الفصل الثامن

دراسات قطاعية (٤)

صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثامن

دراسات قطاعية (٤)

صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

١ - مقدمـــة:

يقوم قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بدور المحرك لعجلة النمـو فـي العديد من الدول النامية، إذ يسهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في كل مـن إجمـالى القيمة المضافة والعمالة بالقطاع الصناعي في تلك الدول. حيث يتراوح نصيـب صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بين ١٥% إلى ٣٠% من إجمالى القيمـة المضافة للقطاع الصناعي، وبين ٢٠% إلى ٤٠% من إجمالى العمالة في هـذا القطاع في الدول النامية[١]. وتحتل هذه الصناعة نفس الأهمية فـي الاقتصـاد المصري؛ حيث تُعتبر من أهم الصناعات المصرية نظراً لبعدهـا التـاريخي[٢] والصناعي والاقتصادي. كما تُعد من القطاعات الأساسـية للاقتصـاد الوطنـي لأسباب كثيرة ومتعددة[٣] منها:

(١) ارتفاع درجة التشابك القطاعي لهذه الصناعـة باسـتخدام مصفوفـات المدخلات/ المخرجات لعام ١٩٩١/٩٢ (أنظر الفصل الثالث مـن هـذه الدراسة لمزيد من التفصيل)؛ حيث تبلغ قيمة مؤشـر الـترابط الخلفـي (Backward Linkage Indicator) ١,٢٦٤ مما يعني ارتفاع درجة اعتمـاد

---

* ساعدت الأستاذة هند عصام الابيارى فى جمع وإعداد بيانات هذا الفصل. فلها الشكر علـى مساعدتها.

هذه الصناعة علي الصناعات الأخرى في الاقتصاد المصري للحصول علي مستلزمات الإنتاج، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. أيضا، تبلغ قيمة مؤشر الترابط الأمامي (Forward Linkage Indicator) ١,٠١٤، مما يشير إلى مدي اعتماد باقي الصناعات المكونة لنسق الإنتاج علي ناتج الصناعة المعنية في الحصول علي مستلزمات الإنتاج. وفي هذا السياق تتضح أهمية صناعة الغزل والنسيج من حيث ارتفاع درجة تشابكها القطاعي في الاقتصاد المصري.

(٢) تضم هذه الصناعة ٢٦٧٠ منشأة تتوزع ما بين قطاع أعمال عام واستثماري وخاص وفقا لإحصاء ١٩٩٦، بالإضافة إلي كثير من المصانع المتفرقة والتي يقل عدد العمالة فيها عن ٢٥ عاملا.

(٣) تستهلك كمية ضخمة من الألياف النسيجية وصلت في عام ١٩٩٥ إلي ٣٣٦ ألف طن، منها ٢٠٠ ألف طن قطناً، و١١٥ ألف طن ألياف صناعية و٢١ ألف طن ألياف أخرى. وفي نهاية عام ١٩٩٧ بلغت كمية الألياف النسيجية ٣٤١ ألف طن، منها ٢١٠ ألف طن قطناً.

(٤) تضم ٥٩ شركة قطاع أعمال عام موزعة علي كل من الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية منذ أغسطس ٢٠٠٠.

(٥) تغطي جميع المراحل المتصلة والمتكاملة للصناعة وهي: الحلج والغزل والنسيج والتبييض والطباعة والتجهيز والتريكو والملابس الجاهزة والمفصلات. وتتوزع الطاقة الإنتاجية بين قطاعات الصناعة المختلفة: قطاع الغزل (٩٠% قطاع أعمال عام و١٠% قطاع خاص واستثماري)، وقطاع النسيج والتجهيز (٦٠% قطاع أعمال عام و٤٠% قطاع خاص واستثماري)، وقطاع التريكو (٢٠% قطاع أعمال عام و٨٠% قطاع

خاص واستثماري)، وقطاع الملابس الجاهزة (٣٠% قطاع أعمال عام و ٧٠% قطاع خاص واستثماري).

(٦) المساهمة في تحقيق قيمة مضافة وتصدير هذه القيمة المضافة. فقد قُدر أن ما تحقق من صادرات خلال عام ٩٥/٩٤ من المنتجات النسيجية، وهو حوالي ٣ مليارات جنيه استخدم حوالي ٣,٥ مليون قنطار من أصل كمية الأقطان المصرية التي تم استهلاكها خلال هذا العام وقدرها حوالي ٥ ملايين قنطار. أي أن حوالي ٧٠% من كمية الأقطان المصرية التي استهلكتها المصانع المحلية في هذا العام تم تصديرها علي هيئة منتجات نسيجية[٤].

(٧) يتضح البعد الاجتماعي لهذه الصناعة من خلال أن أعداد المواطنين الذين تتصل حياتهم وأنشطتهم بهذه الصناعة تصل إلي ما يقرب من مليون عامل تضمهم قطاعات الأعمال العام والاستثماري والخاص، حيث يمثلون حوالي ٢٩% من إجمالي العمالة في الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٥؛ وتعد هذه النسبة أعلي من مثيلتها في كل من الأردن (١١%) ولبنان (٢١%) عن نفس السنة؛ إلا أنها أقل من مثيلتها في كل من المغرب (٤٠%)، سوريا (٣٣%)، تونس (٤١%) وتركيا (٣١%)[٥]. أيضا، يتضح الأثر الاجتماعي لهذه الصناعة من خلال اعتمادها علي القطن الخام ومن ثم تأثر المزارعين -باعتبارهم منتجين للقطن- بهذه الصناعة. فقد بلغت المساحة المنزرعة قطنا ٨٥٠ ألف فدان في عام ١٩٩٧/٩٦[٦].

(٨) تتضح أهمية هذه الصناعة بالنسبة للاقتصاد القومي من خلال ارتفاع نسبة مساهمتها في الصادرات والقيمة المضافة في الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة مساهمتها في صادرات الصناعات التحويلية ٤٦,٥% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧. أما نسبة مساهمتها في

القيمة المضافة في الصناعات التحويلية فتصل إلى ١٦,٤% في المتوسط خلال الفترة ٧٠/١٩٧١-٩٧/ ١٩٩٨[٧].

ويوضح كل ما سبق مدي أهمية دراسة هذه الصناعة وسوف نبدأ بتحليل وضعها النسبي في الاقتصاد المصري. ويلي ذلك التعرف علي المشاكل التي تواجهها حتى يمكن أن نرفع من كفاءتها والدور الذي تقوم به في تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر للناتج الصناعي.

وسوف تستند الدراسة إلى منهجين أساسيين؛ الأول: هو المنهج الوصفي التحليلي للوضع القائم في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة الزمنية ٧٢/١٩٧١-٩٨/١٩٩٧ للتعرف علي أثر السياسات الاقتصادية المختلفة علي أداء هذه الصناعة. وسوف يتم تحليل هذه الصناعة علي مستويين: المستوي الإجمالي والمستوي القطاعي – أي التقسيم بين كل من القطاع العام والخاص. أما المنهج الثاني فيستند الي التحليل المقارن لاستقراء الدروس المستفادة للاقتصاد المصري.

٢- رصد وتحليل الأداء

ويعتمد رصد وتحليل الأداء علي مناقشة عدة نقاط هي علي النحو التالي:

(١) الإنتاج وهيكله القطاعي

(٢) الميزان التجاري، والميزة النسبية

(٣) القيمة المضافة والأجور والإنتاجية

(٤) أهم المشاكل التي تواجه هذه الصناعة

(٥) كيفية مواجهة هذه المشاكل في ضوء:

(أ) تجارب الدول الأخرى مثل التجربة الكورية

(ب) برنامج تحديث الصناعة

(١) الإنتاج وهيكله القطاعي في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (غ ن م)

يوضح جدول (٨-١) أن نسبة إنتاج (غ ن م) إلي إجمالي الصناعات التحويلية بلغت ١٧,٢% في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٩٨/٩٧. وإذا ما تتبعنا هذه النسبة منذ عقد السبعينيات حتى التسعينيات فسوف نجد أن هذه النسبة قد اتجهت نحو الانخفاض من ٢٢,٥ % في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ١٣,٥% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧. هل يعني هذا التراجع الكبير في مساهمة صناعة (غ ن م) في النشاط الإنتاجى في مجال الصناعة التحويلية ان هذه الصناعة هي ما يُطلق عليها الصناعات الآفلة (sunset industries). وفي معرض الإجابة علي هذا السؤال الهام سوف تتم دراسة العوامل المسئولة عن إنخفاض مساهمة (غ ن م) في إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية في اطار دراسة اهم المشاكل التي تواجه هذه الصناعة.

وإذا ما تطرقنا إلي هيكل إنتاج هذه الصناعة فسوف يتبين تمتع القطاع العام بالنصيب الأكبر من إنتاج هذه الصناعة؛ حيث بلغ النصيب النسبي لشركات القطاع العام من إنتاج (غ ن م) ٦٩,٩% مقابل ٣٠% لشركات القطاع الخاص. ويعزي ذلك إلي أن هذه الصناعة تركزت منذ الستينيات في شركات القطاع العام، التي تكونت نتيجة للتأميم الذي تم لكل الشركات الكبيرة ومتوسط الحجم، وكذلك دمج الوحدات الصغيرة مع هذه الشركات. أضف إلي ذلك ما حظيت به شركات القطاع العام منذ الستينيات من الاهتمام والعناية الكاملة من الدولة، لاسيما تمتعها بالكثير من مشروعات التوسع وإعادة التأهيل والإحلال والتجديد في إطار برامج وخطط التنمية المتتالية، بغرض تصنيع أكبر كمية ممكنة من محصول القطن المحلي. ومن ثم أصبح عدد هذه الشركات ٣١ شركة قطاع أعمال عام توزعت علي ثلاث شركات قابضة (الشركة القابضة للغزل والنسيج

والملابس، الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة، والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية) يدخل ضمنها تصنيع منتجات الغزل والنسيج والملابس. وتمتلك الشركات القابضة الثلاث نصيب الحكومة في رؤوس أموال الشركات التابعة لكل منها، كما تقوم بإدارة محفظتها المالية دون التدخل في أعمال الإدارة، بما يتيح لها حرية الإدارة واتخاذ القرار والمحاسبة علي ضوء نتائج الأعمال. ومنذ أغسطس ٢٠٠٠ تم دمج الثلاث شركات القابضة الي شركتين وهما: الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية. وقد أصبح عدد شركات قطاع الأعمال العام التي تتبع الشركتين القابضتين ٥٩ شركة قطاع أعمال عام؛ حيث تم تقسيم بعض الشركات الكبيرة الي شركات أصغر مثل:

- شركة اسكندرية للصباغة
- شركة مصر بوليستر
- شركة ميت غمر
- شركة مصر للخدمات.

ويوضح الجدول (٨-٢) اتجاه النصيب النسبي لشركات القطاع العام في انتاج الغزل والنسيج نحو الانخفاض من٨٨,٥% في المتوسط خلال عقد السبعينيات إلي ٤٧,٨%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢- ١٩٩٨/٩٧. وفي مقابل ذلك ارتفع النصيب النسبي لشركات القطاع الخاص من ١١,٥% في المتوسط خلال عقد السبعينيات إلي ٥٢,٢% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧. وقد يفسر ذلك بارتفاع عدد منشآت القطاع الخاص حيث أظهر إحصاء عام ١٩٩٣ عن عدد منشآت القطاع الاستثماري والقطاع الخاص في الصناعات النسيجية والمنضمة إلي عضوية غرفة الصناعات

النسيجية (بخلاف بعض المصانع المتفرقة والمصانع التي لا ينطبق عليها شروط عضوية الغرفة) ٢٣٥٦ منشأة[٨].

ويوضح جدول (٨-٣) تخصص هذه المنشآت في مراحل معينة للإنتاج حيث نجد أن العدد الأكبر من هذه المنشآت يتركز في إنتاج الملابس الجاهزة والمفصلات (٣٦,٩%)، يلي ذلك النسيج (٢٩,٥%)، ثم التريكو (٢٥,٦%). ومن ثم نجد أن هناك اتجاهاً بأن يتركز إنتاج القطاع الخاص في الملابس الجاهزة والتريكو. ومما يؤيد ذلك توزيع الطاقات الإنتاجية بين كل من القطاعين العام والخاص في (غ ن م) حيث تتركز الطاقة الإنتاجية في قطاع الملابس الجاهزة بنسبة ٧٠% في شركات القطاع الخاص والاستثماري مقابل ٣٠% في شركات القطاع العام. أيضاً، تتركز الطاقة الإنتاجية في قطاع التريكو في شركات القطاع الخاص والاستثماري بنسبة ٦٠% مقابل ٤٠% في شركات القطاع العام، كما يبدو من جدول (٨-٤). ويعكس ذلك البعد التاريخي والصناعي لهذه الصناعة والتي يلعب فيها القطاع العام دورا هاما وخاصة في انتاج الغزول.

(٢) الميزان التجاري والميزة النسبية

(٢-١) الصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتوزيعها الجغرافي

يوضح جدول (٨-٥) مدي أهمية الصادرات من (غ ن م) حيث تمثل نسبتها إلي إجمالي الصادرات من الصناعات التحويلية ٤٦,٥% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧.

ومن الملاحظ اتجاه نسبة الصادرات من (غ ن م) إلي إجمالي صادرات الصناعات التحويلية نحو الانخفاض من ٥٢,٧% في عام ١٩٩٣/٩٢ إلي ٤٥,٥% في عام ١٩٩٨/٩٧. ويُفسر ذلك بإنخفاض معدل نمو الصادرات

الحقيقية (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة؛ حيث بلغ قيمة سالبة (-١٤,٢%) خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٩٧/ ١٩٩٨[٩]. ويعزي هذا الانخفاض في القيمة الحقيقية للصادرات الي تراكم العديد من العوامل التي أدت الي ارتفاع مستوي التكلفة وانخفاض الجودة مثل[١٠]:

(١) عدم القدرة علي متابعة التطور التكنولوجي العالمي في ظل تقادم الآلات والمعدات؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوي الجودة مقارنة بالدول الأخرى المُنافسة[١١].

(٢) اهتمام شركات قطاع صناعة الغزل والنسيج المصرية بالسوق المحلي من خلال إنتاج الغزول السميكة بغرض تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من الأقمشة الشعبية خلال فترة السبعينيات والي منتصف الثمانينات، مما أدي الي تدهور الإنتاجية في هذه الصناعة.

(٣) من المشاكل التي تواجه هذه الصناعة أنه يتم استيراد الآلات والمعدات التي تُستخدم في صناعة النسيج ومن ثم يرفع ذلك من تكلفة الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى مثل الهند والتي يتم فيها تصنيع الآلات. أضف إلي ذلك فانه يتم تكوين رصيد من قطع الغيار لمواجهة الصيانة المستمرة للآلات ومن ثم القدرة علي مواجهة الطلب علي المنتجات النسيجية.

(٤) ارتفاع تكلفة عنصر العمل في هذه الصناعة مقارنة بالدول الأخري*.

وقد ترتب علي ماسبق ضعف الاستفادة الكاملة من الحصص المتاحة للتصدير في أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، كما يبدو من الجدولين (٨-٦)، (٨-٧). فقد بلغ معدل الاستفادة من الحصص الخاصة بغزول القطن

* سوف يتم تناول هذا العنصر بالتفصيل في الصفحات التالية.

٧٨,٦% و٧٦,٥ % في كل من أسواق الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨. أيضا، بلغ معدل الاستفادة من الحصص الخاصة بالأقمشة ٨٤,٦ % و٣٩,١% في كل من السوقين علي التوالي عن نفس الفترة. ويعد الاستثناء لذلك هو الحصص الخاصة بالبلوزات والقمصان القطنية والتي بلغت ٩٠% في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط عن نفس الفترة[١٢]. ومن ثم يظل معدل الاستفادة من الحصص أقل مما هو متاح. ويمكن ان يفسر ذلك بما يلي[١٣]:

(أ) اتجاه الجانب الأمريكى الي استيراد أقطان مصرية من أنواع مختلفة يتم انتاج غزول قطنية منها من نمر تتراوح مابين ٤٠ و٥٠ من أقطان مصرية جيزة ٧٠ بديلا عن استيراد الغزول المصرية. مما كان له أكبر الأثر في تراجع صادراتنا من الغزول القطنية الي السوق الامريكية.

(ب) لقد تزامن انتصاف الفترة الانتقالية لإتفاق المنسوجات والملابس في إطار الجات ١٩٩٤ مع الدور الذي تقوم به التكتلات الاقتصادية مثل النافتا وغيرها، بالإضافة إلى اتجاه دول العالم الي مايسمي بإعادة هيكلة الصناعة النسيجية. حيث بدأت الدول المتقدمة في الاعتماد علي استيراد المنتجات النسيجية تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة، منتجات التريكو والمفصلات والمنتجات الوبرية من الدول النامية ذات التكلفة المنخفضة. ومن ناحية أخري تم التوسع في نظام التشغيل لدي الغير والذي يتيح للدول المتقدمة تشغيل المواد الخام المتوفرة لديها وتشغيلها في مناطق اخري ذات تكاليف انتاج منخفضة. كما تزامن ذلك أيضا مع انخفاض أسعار صرف العملات في دول آسيا أمام الدولار ليزيد من قدرتها التنافسية في مجال الصناعات النسيجية.

(ج) اتجاه الدول المتقدمة نحو الحد من وارداتها من الدول النامية وذلك بإستخدام بعض القيود مثل: معايير البيئة، عمالة الأطفال ومكافحة الإغراق.

(هـ) يضاف إلى العوامل السابقة المفسرة لضعف الاستفادة الكاملة من الحصص المتاحة للتصدير أمور تتصل بجانب العرض. وتتمثل تلك الأمور في مدي جودة تشطيب المنتج، مدي ملاءمة الألوان والتصميمات للأذواق العالمية، وكذلك مدي متابعة التطورات في أحدث خطوط الموضة[١٤].

وتجدر الإشارة إلي أن تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات من (غ ن م) خلال الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٧/٩٦ يوضح درجة عالية من التركز في أسواق التصدير، حيث تمثل دول الاتحاد الأوربي السوق الرئيسية للصادرات في هذه الصناعة باعتبار أنها تستحوذ علي ٧٠% من صادرات غزول القطن وتقريبا ثلثى الصادرات من النسيج. أما الصادرات من الملابس الجاهزة فتتركز في الأسواق الأمريكية حيث تستحوذ علي ٧٨% من الصادرات من الملابس الجاهزة مقابل ٢٠% في أسواق الاتحاد الأوربي. أما بالنسبة لمنتجات التريكو، فتتوزع صادراتها بين كل من الاتحاد الأوربي وأمريكا حيث يبلغ نصيبهما النسبي ٤٦% و٥١% علي التوالي[١٥].

ومن الملاحظ أن الأسواق الآسيوية من أهم الأسواق التي تتركز فيها الصادرات من القطن الخام حيث تستحوذ علي ٥١,٢% من صادرات القطن الخام.

(٢-٢) الواردات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

لقد تزايدت الواردات منذ التسعينيات مع الاتجاه نحو تحرير التجارة مما يمثل تهديدا للإنتاج المحلي. حيث بلغ معدل نمو الواردات ١٧,٣% في المتوسط خلال الفترة٨٩-١٩٩٦[١٦]. ومن الملاحظ أن قيمة هذا المعدل سوف تكون أكبر من ذلك إذا أخذ في الاعتبار قيمة الواردات المهربة لبعض بنود المنتجات النسيجية من الأقمشة والملابس الجاهزة من المنافذ الجمركية مثل بورسعيد والسلوم. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه التصاعدي للواردات خاصة مع إستكمال تطبيق نظام الجات علي المنسوجات والملابس في عام ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلي أن التعريفة الجمركية المربوطة علي الغزول والنسيج والملابس الجاهزة بلغت ٣٠%، ٥٤% و٦٥% علي التوالي. وقد بديء بتخفيض فئات الربط الأساسية علي عشر سنوات بواقع ٣% سنويا اعتبارا من ١٩٩٦/١/١ وحتي ٢٠٠٥/١/١[١٧].

ولقد تم الاتجاه نحو رفع الرسوم الجمركية علي الملابس الجاهزة منذ يناير ٢٠٠٢؛ حيث يتم دفع ١٠٠٠ جنيه علي البدلة و١٥٠٠ جنيه علي الفستان علي سبيل المثال. وقد تم تفسير هذه الزيادة في التعريفة الجمركية بالرغبة في تحقيق المنافسة المشروعة بين المنتج المصري ومثيله الأجنبي. ويقصد بالمنافسة المشروعة التماثل في ظروف الانتاج بين الدول. إلا أن عدم تحقق هذا الشرط يضر الإنتاج المحلي من المنسوجات والملابس الجاهزة. ويمكن تفسير الاختلاف في ظروف الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بين مصر والدول الأخرى كما يلي[١٨]:

(أ) الاختلاف بين مصر والدول الأخرى من حيث أسعار القطن ونوعية الخامة المستخدمة. حيث تمثل أسعار القطن أحد المشاكل التي تواجه هذه

الصناعة في الاقتصاد المصري. وتتضح هذه المشكلة بالنسبة للخيوط السميكة والمتوسطة والتي يبلغ سعرها ٧٠ سنت للرطل في مصر مقابل ٤٠ سنت للرطل في العالم. أما بالنسبة للخيوط الرفيعة فأنها لا تمثل مشكلة باعتبار أن سعرها المحلي يتماثل مع سعرها العالمي وهو ٤٠ سنت للرطل.

(ب) التباين بين الدول حول تكلفة الاقتراض لتمويل رأس المال العامل. حيث يتراوح سعر الفائدة بين ١٥-١٦% علي القروض لتمويل رأس المال العامل في صناعة النسيج في مصر، بينما يصل إلي ٣%-٤% في الأردن في نفس الصناعة.

(ج) ارتفاع الأعباء علي هذه الصناعة في مصر والتي تتمثل في ارتفاع معدل الضرائب عليها، وهذا علي الرغم من أن هناك دولا أخري مثل الهند وباكستان تقدم دعما نقديا لهذه الصناعة يصل إلي ٢٥%.

وإذا ما أردنا مقارنة كل من الصادرات والواردات، فسوف يتم استخدام مؤشر الاعتماد التجاري[١٩] Index of Trade Dependence والذي يعكس مدي تطور الأداء التصديري لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ومدي مساهمتها في ميزان المدفوعات. ويوضح جدول (٨-٨) أن هذا المؤشر قد أتخذ قيما موجبة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. ويفسر ذلك بالفائض المحقق في الميزان التجاري لهذه الصناعة. إلا أن قيمة هذا الفائض سوف تتجه نحو الانخفاض إذا أخذ في الاعتبار قيمة الواردات المهربة. هذا من ناحية. ومن ناحية أخري تتدعم نتيجة هذا المؤشر من خلال ماتتمتع به هذه الصناعة في مصر من **ميزة نسبية ظاهرة** Revealed Comparative Advantage مقارنة ببعض الدول مثل: هونج كونج، تايلاند، أمريكا، إنجلترا و سيرلانكا، كما يبدو من جدول (٨-٩). وتجدر الاشارة إلي إن المفهوم الديناميكي للميزة النسبية هو

الميزة التنافسية Competitive Advantage والذي يعد أكثر أهمية في تحديد القدرة التنافسية للصادرات. إلا أن أحد التحديات التي تواجه هذه الصناعة هو كيفية المحافظة علي الميزة التنافسية في ظل العوامل التالية[٢٠]:

- ارتفاع تكلفة عنصر العمل في هذه الصناعة في مصر مقارنة ببعض الدول مثل: الصين اندونيسيا، باكستان وسيرلانكا، كما يظهر فى جدول (٨-١٠). ويشير نفس الجدول إلي قدرة مصر علي منافسة بعض الدول مثل: الهند، الفلبين وتايلاند في تكلفة عنصر العمل في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. الا أن هذه القدرة التنافسية سوف تتضاءل اذا أخذت في الاعتبار تكاليف النقل وغيرها من التكاليف الأخرى غير المباشرة، كما يبدو من جدول (١٠). ومما يزيد من ارتفاع تكلفة عنصر العمل انخفاض إنتاجيته مقارنة ببعض الدول، وذلك كما يبدو من جدول (٨-١١).
- مدي الكفاءة في استخدام القطن المصري طويل التيلة في صناعة المنسوجات. حيث أن استخدام هذا النوع من القطن في المنسوجات المصرية يرفع من نسبة تكلفة القطن إلي إجمالى تكاليف الغزل في مصر مقارنة بالدول الأخري، كما يبدو من جدول (٨-١٢).
- ارتفاع تكلفة المعاملات في هذه الصناعة كما تبين من إحدى الدراسات[٢١] التي قامت باجراء عدد من المقابلات في شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (لكل من القطاع العام والخاص). وتشتمل تكلفة المعاملات علي:

- تكلفة الحصول علي المعلومات اللازمة عن شروط التسويق في الأسواق الخارجية والتي تتمثل في: الكميات المطلوبة، مستوي الجودة، مستويات الأسعار وفقا لمستويات الجودة.

- تكلفة الحصول عن المعلومات المتعلقة بالاجراءات الحكومية والسياسات الأخري في كل من الأسواق المحلية والأجنبية. وتتمثل هذه الاجراءات والسياسات في: سياسة سعر الصرف، القيود الجمركية وغير الجمركية، الشروط البيئية والصحية.
- تكلفة التفاوض وكتابة وقوة الإبراء القانونية للعقود.
- تكلفة تمويل كافة المعاملات المرتبطة بأوامر التصدير في ظل توافر فترة إبطاء بين أوامر التصدير والحصول علي المدفوعات النهائية.

ومن البديهى أن ارتفاع تكلفة المعاملات في مصر يحد من القدرة التنافسية لصادراتها.

(٣) القيمة المضافة والأجور والانتاجية

لقد اتجهت نسبة القيمة المضافة في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الي اجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية نحو الانخفاض من ٣١,٧ % في عام ١٩٧١/٧٠ إلي ١٧,٩% عام ١٩٨٦/٨٥ ثم واصلت انخفاضها لتصل إلي ١١,٢% في عام ١٩٩٤/٩٣ ثم إلي ١٠,٦% في عام ١٩٩٦/٩٥. وتعكس هذه النتيجة انخفاض معدل نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) والذي بلغ قيمة سالبة (-٦,١ %) في المتوسط للفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٦/٩٥[٢٢].

وبمراجعة نسبة الأجور الي القيمة المضافة نستطيع أن نتبين مدي ارتفاع تكلفة الانتاج بهذه الصناعة ومن ثم الأثر المرتد علي القيمة المضافة المحققة. ويوضح الجدول (٨-١٣) أن نسبة الأجور الي القيمة المضافة قد بلغت ٦٠,٤% في المتوسط للفترة ١٩٧١/٧٠-١٩٩٦/٩٥. أضف إلي ذلك أن

متوسط أجر العامل بالجنيه قد انخفض من ٢٣٤ جنيه في ١٩٧١/٧٠ إلي ١٨٩ جنيه في ١٩٨٦/٨٥ ثم ارتفع ليصل إلي ٤٢٣,٤ جنيه و ٤٦١,٤ جنيه في كل من ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥ علي التوالي. والأمر الجدير بالملاحظة أن هذا التزايد في كل من نسبة الأجور إلي القيمة المضافة ومتوسط أجر العامل بالجنيه في هذه الصناعة لم يصاحبه ارتفاعا في قيمة متوسط انتاجية عنصر العمل. ويوضح الجدول (٨-١٤) أن معدل نمو متوسط أجر العامل أعلي من معدل نمو متوسط إنتاجيته، حيث بلغ الأول ١١,٦% في المتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٣-١٩٩٦/٩٥، أما الثاني فقد بلغ ٢,٨% عن نفس الفترة. ويؤكد ذلك مدي ارتفاع تكلفة عنصر العمل والتي قد تعزي الي ارتفاع عدد العاملين بهذه الصناعة.

يوضح جدول (٨-١٥) استيعاب صناعة (غ ن م) لنسبة ضخمة من العمالة، حيث بلغت نسبة العاملين في هذه الصناعة إلي إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية ٣٤,١% في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٩٦/٩٥. ويزداد تركز العمالة في شركات القطاع العام حيث بلغت نسبة العاملين في شركات القطاع العام إلي إجمالي عدد العاملين في هذه الصناعة ٧٨,٤% في المتوسط، خلال الفترة ١٩٧٢/٧١- ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٢١,٦% في شركات القطاع الخاص في المتوسط، عن ذات الفترة، كما يبدو من جدول (٨-١٦).

ولكن من الملاحظ أن نسبة عدد العاملين في هذه الصناعة إلي إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية قد اتجهت نحو الانخفاض من ٣٩,٥% خلال عقد السبعينيات إلي ٢٩,٧% خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢- ١٩٩٦/٩٥. ويرتبط ذلك بالدرجة الاولي بانخفاض نسبة العاملين في شركات القطاع العام إلي إجمالي العاملين في هذه الصناعة من ٨٧,٤% في المتوسط خلال عقد

السبعينيات إلي ٦٧,٩% خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٦/٩٥، كما يبدو من جدول (٨-١٦). ويمكن أن نفسر اتجاه نصيب صناعة الغزل والنسيج في تشغيل العمالة نحو الانخفاض المستمر إلي تغير السياسة التي تتبعها الحكومة إزاء العمالة وإلي التطورات التكنولوجية وعملية الخصخصة كما يلي:

(أ) فقد ترتب علي تخلي الدولة عن مبدأ تعيين الخرجين من حملة الشهادات المتوسطة والعليا في شركات القطاع العام في أوائل الثمانينات تخفيض مطلق في أعداد العاملين في صناعة الغزل والنسيج بعد عام ١٩٨٤/٨٥[٢٣].

(ب) لقد أدى الاهتمام بتحقيق التطور التكنولوجي في آلات الصناعة النسيجية إلي انخفاض الاعتماد علي العمالة. ويمكن في هذا الصدد أن نذكر مدي اقتراب أنوال النسيج من الاوتوماتيكية وذلك للانتقال من الحركة الميكانيكية إلي استخدام الالكترونيات في تشغيل الأجهزة المختلفة مثل: أجهزة الرخو وأجهزة الطي وإمكانية تغيير كثافة الخيوط أثناء تشغيل النول وكذلك التخلص من علامات الإيقاف من الأقمشة بتحديد نقاط معينة لإيقاف النول في حالة إصلاح أي عيب[٢٤].

(ج) أدت عمليات الخصخصة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلي دمج العديد من الشركات التابعة للشركات القابضة كما يلي[٢٥]:

- تم دمج كل من شركة الشوربجي وشركة تريكونا في شركة واحدة. وهاتان الشركتان تتبعان الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية.

- تم تحويل الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج بالاسكندرية إلي شركة مساهمة تتبع القانون رقم ١٥٩ في ١٩٩٧/٥/٥، وانخفضت ملكية الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة إلي ٣٣,٤% من أسهم هذه الشركة. ويجرى حاليا الاستعداد لبيع بقية الأسهم التي تمتلكها الشركة القابضة.
- قامت الشركة العربية والمتحدة للغزل والنسيج بإجراءات شراء جميع معدات شركة المنسوجات الحديثة (بولفارا) وكذلك نقل العاملين إلي الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج.
- تم بيع شركة اسكندرية للغزل والنسيج بالكامل، وبالتالي أصبحت الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة لا تمتلك أي نسبة منها.
- تم بيع حصة الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس في شركة كابو (وهي حوالي ٦٠% من أسهم الشركة) وذلك عن طريق بورصة الأوراق المالية حيث تحولت الشركة إلي قطاع خاص بالكامل في ١٩٩٧/٦/١٢.

ومن ثم تعد أحد النتائج الهامة لتحويل شركات قطاع الاعمال العام الى القطاع الخاص هو الاتجاه نحو النزول بعدد العمال بهذه الشركات الي المستوي الذي يتناسب مع احتياجات التشغيل الاقتصادي، خاصة في ظل ارتفاع نسبة عدد المشتغلين في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلي إجمالي المشتغلين في الصناعة التحويلية والتي بلغت ٣٠,٨% في المتوسط للفترة ١٩٧١/٧٠-١٩٩٦/٩٥. أي ان ثلث العمالة في الصناعة التحويلية تتركز في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

(٤) المشاكل التي تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

لقد تبين لنا من التحليل السابق وجود دليل قوي وواضح علي أن مساهمة هذه الصناعة في الإنتاج، والقيمة المضافة والصادرات في الصناعات التحويلية قد اتجه نحو الانخفاض خاصة خلال التسعينيات. أضف إلي ذلك أن الميزة التنافسية لهذه الصناعة قد أصبحت مهددة بالانخفاض في ظل انخفاض إنتاجية عنصر العمل، وارتفاع تكلفة عنصر العمل وارتفاع تكلفة المعاملات في هذه الصناعة. وبالتالي يثير كل ما سبق التساؤل عن طبيعة المشاكل التي تواجه هذه الصناعة بما ينعكس علي أدائها الاقتصادي. فقد حقق الفائض المتاح للتوزيع علي مستوي جميع شركات القطاع العام قيما سالبة خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. وبالنسبة للقطاع الاستثماري فقد اتجهت قيمة الفائض القابل للتوزيع نحو الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٥/٩٤ لتتحول إلي قيم سالبة خلال السنتين ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦، كما يتضح من الجدول (٨-١٧). ويشير ذلك إلي مدي مواجهة هذه الصناعة للعديد من المشاكل نذكر منها:

(٤-١) ارتفاع قيمة الرصيد من القروض طويلة الأجل

لقد تم الاعتماد علي القروض طويلة الأجل في تمويل العديد من المشروعات سواء أكان ذلك فى قطاع الأعمال العام أم فى القطاع الاستثماري ويوضح جدول (٨-١٨) أن الرصيد من القروض في ١٩٩٢/٦/٣٠ قد بلغ ١٠٣٤,٣٨ ألف جنيه في شركات قطاع الأعمال العام ثم ارتفع ليصل إلي ١٥٣٢,٩٤ ألف جنيه في ١٩٩٧/٦/٣٠. أي أنه نما بمعدل يصل إلي ٨,٢%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. ويتضح من جدول (٨-١٩) أن الشركة القابضة للمنسوجات والتجارة تستحوز علي القدر الأكبر من القروض طويلة الأجل حيث بلغ نصيبها النسبي ٤٩,٦% في المتوسط خلال

الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. ويليها الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس (٣٤,٤%) ثم الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية (١٥,٤%) في المتوسط عن الفترة ذاتها.

أما الرصيد من القروض طويلة الأجل في القطاع الاستثماري فلقد ارتفع من ٤٠٤,١ الف جنيه في ١٩٩٢/٦/٣٠ إلي ٨٠٢,٥ الف جنيه في ١٩٩٧/٦/٣٠، كما يظهر فى جدول (٨-١٨). ومن ثم بلغ معدل النمو لهذه الأرصدة من القروض ١٤,٧%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. ومن الملاحظ أن هذه الزيادة في الرصيد من القروض تتركز في شركة مصر العامرية للغزل والنسيج.

ويتضح مما سبق مدي ارتفاع الرصيد من القروض طويلة الأجل في كل من قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص. وبمقارنة معدل نمو هذه القروض مع معدل نمو الاستثمارات يتضح أن معدل نمو القروض طويلة الأجل في هذه الصناعة قد بلغ ١٤ % في المتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٣-١٩٩٦/٩٥ مقابل ٣٠% معدل نمو للاستثمارات بهذه الصناعة[٢٦]. ويعني ذلك تزايد التراكم الرأسمالي في هذه الصناعة والذي تجسد فى التزايد في الآلات والمعدات دون أن ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج. أضف الي ذلك - أن التغير في قيمة المخزون يدخل في قيمة الاستثمارات مما يؤدي الي ارتفاع الأخيرة بدرجة كبيرة. فقد ارتفعت نسبة قيمة المخزون إلى إجمالى قيمة الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ؛ حيث بلغت ٣٥,٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. ومن الملاحظ أن المخزون يتركز في شركات القطاع العام؛ حيث بلغ نصيبها النسبي من اجمالي قيمة المخزون في صناعة الغزل والنسيج ٨٩,٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦[٢٧].

أما بالنسبة للقطاع الاستثماري فقد ارتفعت قيمة المخزون بدرجة أكبر في شركة مصر العامرية حيث ارتفع نصيبها النسبي من اجمالي قيمة المخزون في القطاع الاستثماري من ٢٩,١% في عام ١٩٩٢/٩١ إلي ٤٨,١% في عام ١٩٩٧/٩٦.

(٤-٢) تطور قيمة السحب علي المكشوف

يعد نقص السيولة أحد المشاكل الهامة التي واجهت صناعة الغزل والنسيج والملابس في قطاعي الأعمال العام والاستثماري. ولقد نتج عن ذلك تزايد رصيد السحب علي المكشوف الذى ارتفع في شركات قطاع الأعمال العام من ١٦٦٣,٧ ألف جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلي ٥١٢٠,٥ الف جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦، كما يتضح من جدول (٨-٢٠). ومن ثم بلغ معدل نمو رصيد السحب علي المكشوف ٢٥,٢% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦.

وتجدر الإشارة إلي مدي ارتفاع النصيب النسبي للشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس من رصيد السحب علي المكشوف حيث بلغ نصيبها النسبي ٤٣,٩% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. ويليها الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة (٣٣,٣%) ثم الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، كما يبدو من الجدول (٨-٢١).

ويعتبر انخفاض قيمة المبيعات أحد العوامل التي تفسر نقص السيولة اللازمة للشركات والتي انعكست في تزايد رصيد السحب على المكشوف لتعويض النقص في السيولة. لقد انخفضت قيمة المبيعات في شركات كل من القطاع العام والاستثماري حيث بلغ معدل الانخفاض ١٢,٦%، ٢,٩٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦ في كل منهما علي التوالي وفي

المقابل ارتبط ذلك بارتفاع معدل نمو رصيد السحب علي المكشوف والذي بلغ ٢٥,٢% خلال ذات الفترة.

وينطبق ما سبق علي القطاع الاستثماري، حيث ارتفع رصيد السحب علي المكشوف من ٣١٩,٢ الف جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلي ٥٣١,٤ الف جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥؛ حيث تركز الجزء الأكبر من هذا الرصيد في شركة مصر العامرية. إلا أنه من الملاحظ أن هذا الرصيد قد انخفض في عام ١٩٩٧/٩٦ ليصل إلي ٢٨,٤ الف جنيه في القطاع الاستثماري؛ حيث اقترن الانخفاض في رصيد السحب علي المكشوف في شركة ميراتكس بارتفاع قيمة المبيعات لديها من ١٥٥,١ الف جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلي ١٦٨,٩ الف جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥. إلا أن انخفاض قيمة المبيعات في عام ١٩٩٧/٩٦ ليصل إلي ١٥٩,٥ الف جنيه اقترن بارتفاع رصيد السحب علي المكشوف في هذه الشركة ليصل إلي ٢٨,٤ الف جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦[٢٨]. ولا يشير ذلك إلي علاقة السببية بين التغير في كل من قيمة المبيعات ورصيد السحب علي المكشوف بل الي اعتبار التغير في قيمة المبيعات أحد المؤشرات التي تستخدم للدلالة علي مدى توافر السيولة. ومن ثم يؤدي انخفاض قيمة المبيعات إلي نقص السيولة وبالتالي الاتجاه نحو السحب علي المكشوف لتعويض نقص السيولة.

(٤-٣) تصاعد قيمة الفوائد المدينة

لقد أدي ارتفاع الرصيد من القروض طويلة الأجل إلي ارتفاع قيمة الفوائد المدينة في شركات كل من قطاع الأعمال العام والقطاع الاستثماري. فقد ارتفعت مدفوعات الفوائد من ٤٠٨,٥ الف جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلي ٩٤٤,٠ الف جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ في قطاع الأعمال العام. أي أن معدل نمو هذه الفوائد بلغ ١٨,٢% في المتوسط خلال ذات الفترة.

أما بالنسبة للقطاع الاستثماري فقد بلغ معدل نمو الفوائد المدينة ١٣,٨% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦. ومن الملاحظ أن معدل نمو الفوائد المدينة في القطاع الاستثماري يقترب من معدل نمو القروض طويلة الأجل والذي بلغ ١٤,٧% خلال نفس الفترة مما يشير إلي تزايد الأعباء علي هذه الشركات.

وتجدر الإشارة إلي أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أدي الي تحرير أسعار الفائدة مما زاد من الأعباء علي قطاع الأعمال دون أن يصاحب ذلك حدوث تغير في الهيكل التمويلي لهذه الشركات.

ونخلص مما سبق الي أنه مهما تباين شكل الملكية (عام، خاص منظم واستثماري) بين الشركات فأنها تتفق من حيث الخلل في الهيكل التمويلي والذي ينعكس قي تزايد القروض طويلة الأجل وتصاعد الفوائد الناتجة عنها. ويؤدي ذلك إلي الحد من قدرتها علي تمويل الاستثمارات الجديدة أو تحقيق البحث والتطوير في هذه الشركات باعتباره أحد المتطلبات اللازمة لتطوير الغزل والنسيج والملابس حتي يمكن رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة ومن ثم الاستفادة من حصص التصدير غير المستغلة.

(٤-٤) المشكلات المتولدة عن تحرير تجارة وتسويق القطن

يعتبر القطن أساس صناعة الغزل والنسيج حيث يمثل ٦٠% - ٧٠% من إجمالي تكلفة الغزل. وبالتالي فإن أي تغيرات يتعرض لها سعر القطن أو نظام تسويقه يؤثر بشكل فعال علي أسعار بيعه للمغازل ومن ثم علي تكلفة الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج والملابس.

ولقد ظل سعر القطن يتحدد وفقا للسعر الجبري المحدد من قبل الدولة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات. إلا أن الاتجاه نحو تحرير الأسعار مع تطبيق

برنامج الإصلاح الاقتصادى منذ أوائل التسعينيات قد اقترن بالاتجاه نحو تحرير أسعار تسليم القطن منذ ١٩٩٥/٩٤. وتجدر الإشارة إلي قيام الدولة بتدعيم المزارعين بدءا من عام ١٩٩٧/٩٦ بإنشاء صندوق موازنة أسعار القطن لتحمل الفروق بين سعر الضمان للحد الأدنى للمزارع وسعر التصدير المعلن في الخارج.

ويوضح جدول (٨-٢٢) تطور أسعار التسليم للمصانع المحلية. فقد ارتفعت هذه الأسعار بمعدل ٥٤,٨%، ٤٦,٦% و ٥٢,٩% لكل من جيزة ٧٠، جيزة ٧٥ وجيزة ٨٥ علي التوالي[٢٩]، خلال الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤. ولقد أدت هذه الزيادات في الأسعار إلي تزايد العبء علي شركات الغزل فى حدود ٥٠٠ مليون جنيه. ولم تسمح ظروف الأسواق الخارجية ولا المحلية علي تحمل أي قدر من هذا العبء. ولهذا اضطرت معظم مصانع التريكو والأقمشة التي تقوم بتصدير إنتاجها إلي استيراد غزول أجنبية لأن أسعار شرائها أقل من أسعار بيع الغزول من القطن المصري والذي لا يسمح لها باستمرار نشاطها في تصدير منتجاتها لعدم إمكان تحمل الأسواق الخارجية بأية زيادات سعرية بالإضافة إلي حدة المنافسة.

أضف إلي ما سبق فقد اضطرت الكثير من الشركات إلي تخفيض إنتاجها وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية بالكامل. ويقدر النقص في إجمالي الإنتاج من الغزول القطنية والمخلوطة بنسبة ٢٠% في عام ١٩٩٦/٩٥ مقارنة بعام ٩٤/ ١٩٩٥. وبالتالي يفسر ذلك انخفاض استهلاك مصانع الغزل من الأقطان خلال عام ١٩٩٦/٩٥ لتكون ٤ ملايين قنطار بدلا من حوالي ٦ ملايين قنطار وذلك كمتوسط للاستهلاك السنوي في الأعوام السابقة[٣٠].

(٤-٥) أثر سياسة التحرير الاقتصادى على تكلفة الانتاج

لقد تأثرت تكلفة الانتاج بالسياسات المالية التى طبقت منذ أوائل التسعينيات ونذكر منها:

- ارتفاع تكلفة الانتاج مع فرض ضريبة المبيعات والتى أثرت على قيمة مدخلات الإنتاج. حيث أن التعريفة علي الواردات من خيوط الغزل التي تدخل في الانتاج تصل إلي ٣٠ % مضافا اليها ١٠% ضريبة مبيعات و٣% ضرائب أخري. ومن ثم يؤدي ذلك الي ارتفاع تكلفة الانتاج[٣١].
- ارتفاع تكلفة الطاقة المحركة فى ظل تضاعف أسعار الكهرباء وارتفاع أسعار المياه. حيث بدأت الخطوة الأولي نحو رفع أسعار الطاقة منذ ١٩٩٠. فقد ارتفعت أسعار منتجات البترول بـ٤٣% في المتوسط، كما ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة ٣٨%[٣٢].
- لقد أدت السياسات الانكماشية المطبقة منذ أوائل التسعينيات إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين مما أدى الى تراجع حجم الاستهلاك المحلى من المنتجات النسيجية ليصل متوسط استهلاك الفرد الى ٤,٥ كيلو جرام فى مصر. إلا أن هذا الرقم مقدر بأقل من حقيقته في ظل انتشار التهريب من المنتجات النسيجية المستوردة.

ونخلص مما سبق الي أن الشركات في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تعاني نفس المشكلات مهما اختلف شكل ملكيتها. ولقد أدت هذه المشكلات الى إنخفاض المبيعات، وتزايد المخزون وإنخفاض الطاقة المستغلة فى هذه الصناعة.

(٥) كيفية مجابهة المشاكل التي تواجه هذه الصناعة

تعتبر صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها البلاد في سد حاجتها من المنسوجات، وفى استيعاب العمالة. لذا تبدو أهمية مواجهة المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعة حتي يمكن أن نرفع من قدرتها التنافسية. ويمكن ان يتم ذلك من خلال محورين هما:

(١) مدي الاستفادة من تجارب الدول الأخري مثل التجربة الكورية

(٢) برنامج تحديث الصناعة

ونتناول كل منهما كما يلي :

(٥- أ) مدي الاستفادة من تجارب الدول الأخري مثل التجربة الكورية[٣٣]

اهتمت الحكومة الكورية بصناعة النسيج منذ الستينيات وأوائل السبعينيات عندما كانت المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وتوفير فرص العمل. ولذلك تم تدعيم هذه الصناعة من خلال توفير الائتمان لها (خاصة من البنوك الوطنية)، واسترداد الضرائب المدفوعة علي المواد الخام المستوردة والتي تدخل في انتاج السلع التي يتم تصديرها، وفرض ضرائب تفضيلية لهذه الصناعة، مع المعاملة المتميزة لإهلاك الأصول الراسمالية.

ومنذ منتصف السبعينيات اتجهت كوريا نحو الاهتمام بالصناعات الثقيلة والكيماوية لخلق ميزة تنافسية في هذه الصناعات، مع تحقيق التنوع في القاعدة الصناعية للصادرات الكورية. إلا أنه مع نهاية السبعينيات ارتفعت تكلفة كل من العمل ورأس المال في صناعة الغزل والنسيج خاصة في ظل انخفاض الائتمان الموجه إلي هذه الصناعة. ولذلك اتجهت الحكومة منذ أوائل الثمانينات إلي الاهتمام بهذه الصناعة من خلال المحاولات التالية:

(١) المساهمة في تطوير صندوق النسيج Textile Modernization Fund

(٢) تنظيم التحكم في الطاقة الاستثمارية لـــهذه الصناعـــة Capacity Control Regulation

(٣) ترتيبات مالية تفضيلية Preferential Financial Arrangement

(٤) تدعيم البحث والتكنولوجيا

ونتناول كلا من هذه العناصر كمايلي:

(١) تطوير صندوق النسيج

تم إنشاء هذا الصندوق في عام ١٩٨١ من أجل تقديم القـــروض اللازمـــة لتحديث مصانع النسيج. وقد خططت الدولة أن تساهم بمبلغ٦٠ بليـون (w) فـــي هذا الصندوق خلال الفترة ١٩٨٩/٨١ مع توقع المساهمة بنفس القيمة من جانب الأفراد والشركات.

ومن الملاحظ ان الاداء الفعلي لهذا الصندوق لم يتسق مع ما كان متوقعـــا؛ حيث بلغ المبلغ الذي تم تجميعه ٢٧ بليون (w) فقط. ويعزي ذلك إلي ما يلى:

(أ) لم تستطع الدولة الالتزام بما تم تخططيه في ظل الاتجـــاه نحـــو اتباع سياسة مالية انكماشية منذ أوائل الثمانينيات.

(ب) لم يقم القطاع الخاص بالدور المتوقع منه للمساهمة المالية في هذا الصندوق في ظل التباين في حجم المنشآت ومـــن ثـــم اختـــلاف الهدف المتوقع لكل منشأة وبالتالى اختلاف مساهمتها المالية.

(٢) تنظيم التحكم في الطاقة الاستثمارية لهذه الصناعة

لقد أصبحت الدولة تستخدم نظام الترخيص licensing system للـــحد مـــن الاستثمارات الجديدة في هذه الصناعة، فيما عدا الملابس الجـــاهزة garments.

ومن هنا أصبح التساؤل الرئيسي: لماذا تحد الدولة من الاستثمارات في هذه الصناعة ؟ وقد تم تفسير ذلك بأن بعض الشركات لاتتسم بالكفاءة ومن ثم تؤثر علي أرباح الشركات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن العمالة التي يتم الاستغناء عنها يتم تعويضها ببرامج إعادة التدريب لتحصل علي فرص عمل أخري. ومن ثم يتيح هذا النظام للشركات التي لاتتسم بالكفاءة أن تخرج من هذه الصناعة تدريجيا.

(٣) ترتيبات مالية تفضيلية

تم تدعيم الموارد المالية لهذه الصناعة من خلال قناتين:

(أ) تدعيم شركات التصدير

(ب) تدعيم المنشآت الصغيرة

ويتم استخدام هاتين القناتين باعتبار أن معظم شركات النسيج الكبيرة تعتبر شركات تصدير. أما معظم شركات الملابس فتعتبر منشآت صغيرة. ولهذا يؤدي هذا الأسلوب إلي مساعدة كل المنشات بغض النظر عن الحجم. وفي ضوء ذلك تحصل كل الشركات الكبيرة علي تسهيلات ائتمانية، خاصة شركات النسيج. أما المنشآت الصغيرة فقد تم تخصيص ما يتراوح بين ٣٥% الي ٥٥% من قروض البنوك التجارية لها.

(٤) تدعيم البحث والتكنولوجيا

اهتمت الحكومة بتدعيم البحث والتكنولوجيا في صناعة النسيج من خلال ما يلى:

- تدعيم المؤسسة الكورية المتقدمة للعلوم والتكنولوجيا Korea Advanced Institute for Science and Technology، من أجل تقوية عنصر البحث

والتطوير في القطاع الصناعي بصفة عامة وفي صناعة النسيج بصفة خاصة.

- تدعيم الاتحاد الكوري للصناعات النسيجية.
- الإعفاء من الضرائب للبنود المتعلقة بالإنفاق علي البحث والتكنولوجيا.

ويتبين من التجربة الكورية مدي أهمية التحديث لقطاع الصناعة النسيجية باعتباره من القطاعات الرائدة في الاقتصاد. أضف الي ذلك الاهتمام بالانفاق علي البحث والتطوير حتي يمكن تطوير الانتاج بما يتناسب مع الطلب الخارجي وبما يحقق التوافق مع المواصفات المطلوبة. ويمكن الاستفادة من التجربة الكورية من خلال التطبيق الفعلي لبرنامج تحديث الصناعة، حيث تساعد محاوره المختلفة في علاج الكثير من المشاكل التي تواجه هذه الصناعة.

(٥-٥) برنامج تحديث الصناعة

يقوم برنامج تحديث الصناعة علي خمسة مبادئ أساسية[٣٤]:-

(١) يمثل هذا البرنامج مشروعا قوميا تتم إدارته من قبل كل من الحكومة والقطاع الخاص. أما مصادر تمويله فتستند إلي الحكومة وإلي المدفوعات من القطاع الخاص والمانحين الدوليين.

(٢) يهتم هذا البرنامج بإنشاء وتكوين العديد من البرامج والسياسات التي تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصناعية والقطاع الصناعي. إلا أنه عندما يتم التنفيذ العملي لهذه البرامج فسوف تتولى إدارات محددة تنظيم هذه البرامج وإداراتها. وفي حالة عدم توفر هذه الإدارات في الهيكل الإداري الخاص بالمشروعات الصناعية أو القطاع الصناعي، فسوف يتم إنشاء إدارات محددة لهذا الغرض حيث يتوفر تمويلها من الحكومة والقطاع الخاص كمقابل للخدمات التي يحصل عليها.

(٣) يتسم الهيكل الإداري للبرنامج بالمرونة ويعني ذلك أن يتم تحديد هذا الهيكل وفقا للمهارات اللازمة لإنشاء وتحديد الملامح الأساسية للبرامج المستهدفة لتدعيم القطاع الصناعي.

(٤) يستند عمل هذا البرنامج علي متطلبات القطاع الخاص الصناعي؛ حيث يهدف هذا البرنامج إلي تطوير قدرة القطاع الخاص لرفع مستوى الكفاءة والتنافسية. أما فيما يتعلق بالقطاع العام الصناعي فسوف يتم الاعتماد علي برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة والمقدم من الاتحاد الأوربي والمعونة الأمريكية بالتعاون مع الحكومة المصرية.

(٥) الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أنها تمثل نسبة يعتد بها من القطاع الخاص الصناعي، أضف إلي ذلك أوضحت التجارب الدولية أن هذه المنشآت تلعب دورا هاما في خلق فرص العمل، مع توفير الإمكانات اللازمة للنمو الاقتصادي.

الموارد المالية لتمويل برنامج تحديث الصناعة

هذا البرنامج برنامج قومى يستخدم كل من التمويل الحكومى، التمويل من المانحين والقطاع الخاص. وسوف يساعد هذا التمويل فى إنشاء والقيام بالخطوات الأولى لمركز تحديث الصناعة مع إنشاء عدد من البرامج لمدة ٤ سنوات ونصف. ومن المتوقع أن يقدم العديد من المانحين التمويل اللازم لهذا البرنامج عند إنشاء مركز تحديث الصناعة والقيام بالبدء فى خطواته الأولى.

وتتوزع الموارد المالية المتاحة للبرنامج كما يلى: -

الاتحاد الأوروبى ٢٥٠ مليون يورو (أى بنسبة ٥٩% من إجمالى التمويل)

الحكومة المصرية ١٠٣ مليون يورو (أى بنسبة ٢٤%)

الصناعة المصرية ٧٣ مليون يورو (أى بنسبة ١٧%)

ومن ثم يبلغ إجمالى الموارد المالية ٤٢٦ مليون يورو.

الهيكل المؤسسى لبرنامج تحديث الصناعة

يستند تكوين هذا الهيكل الى العديد من المبادئ العامة :

أ - سوف يهتم مركز تحديث الصناعة بتقديم التصميم والتمويل للعديد من برامج تدعيم الصناعة دون الإدارة أو الإشراف على تنفيذها.

ب - تتطلب هذه البرامج استخدام عدد من الإداريين وسوف يتم الاختيار وفقا لمهاراتهم حيث تتناسب الخدمات المقدمة مع المهام المطلوبة.

جـ-سوف يتم التحول فى تمويل هذه البرامج نحو التمويل الذاتى من خلال ما يعرف باسم business user payment فمن المتوقع أن تساهم الصناعات المستفيدة فى تكلفة تقديم الخدمات التى تحصل عليها.

د - تتسم إدارة مركز تحديث الصناعة بالشفافية وتقديم التقارير المنتظمة عن إدارتها والتى تقدم الى مجلس الإدارة والمدير التنفيذى.

هـ- يتكيف عمل مركز تحديث الصناعة مع احتياجات القطاع الصناعى فى ظل اتباع أسلوب الطلب المشتق Demand-Driven لذلك فإنه من المتوقع أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر فى تحديد نوعية البرامج التى يحتاجها للتطوير من خلال مشاركته فى مجلس إدارة المركز.

ويوضح الشكل البيانى (٨-١) الهيكل المؤسسى لبرنامج تحديث الصناعة

شكل (٨-١)

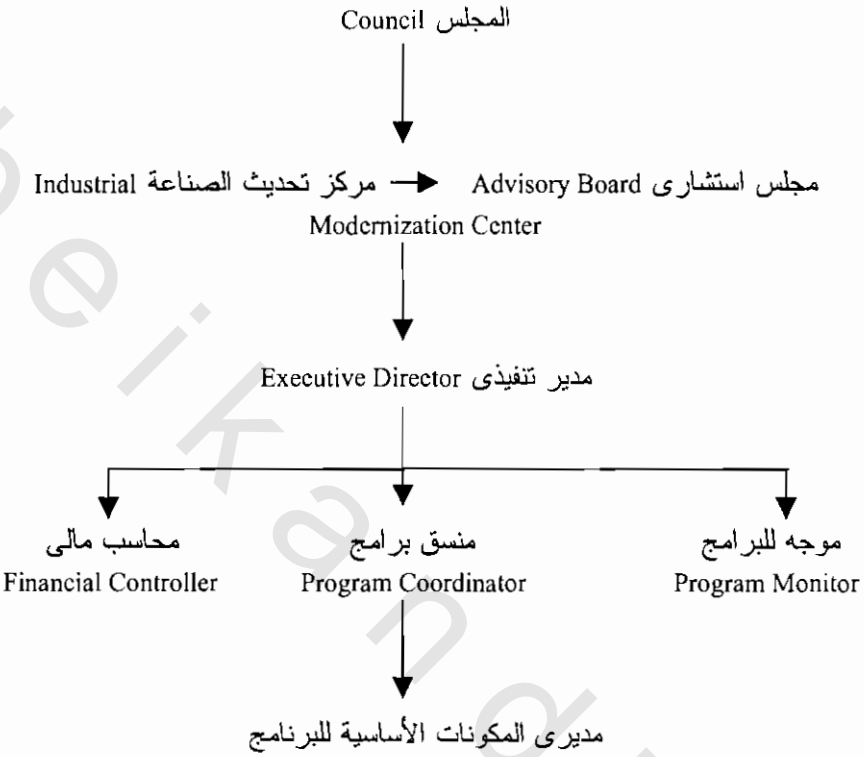

- وحدة الإصلاح المالى والسياسات Policy & Finance
- تدعيم الصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر Tradc / FDI
- مراكز الأعمال Business Resource Center
- التنافسية، الإدارة والتدريب Competitiveness, Management & Training
- الجودة الشاملة، التجمعات فى قطاع الأعمال والمعلومات National Quality/Institutional Cluster/Information

وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الأساسية للبرنامج تساهم فى تقديم العديد من البرامج وفقا للعديد من المستويات:

أ - مستوى المنشأة

ب - مستوى القطاع أو التجمع

جـ- مستوى السياسات أو تقوية بيئة الأعمال

مدى استفادة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من البرنامج

يساهم تقديم البرامج وفقا لهذه المستويات فى خلق مناخ عام يستطيع القطاع الصناعى أن ينهض وأن يزيل الكثير من العوائق التى تعترض تحقيق معدل نمو مرتفع.

ويوضح الجدول رقم (أ) توزيع المجالات التى يغطيها برنامج تحديث الصناعة. وكذلك الهدف من هذا البرنامج وفقا لكل مستوى من المستويات السابق ذكرها. ويتبين من هذا الجدول مدى تعدد وتشابك البرامج التى يقدمها برنامج تحديث الصناعة حتى يتحقق الهدف المرجو وهو تحديث القطاع الصناعى وتمكينه من تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وتعتبر صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من الصناعات المستهدفة للاستفادة من هذا البرنامج. حيث يؤدي التطبيق العملي لهذا البرنامج الي تقديم العديد من الخدمات المالية وغير المالية التي يمكن ان ترفع من القدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

جدول رقم (أ)

مستوى تقديم خدمات البرنامج	الهدف من البرنامج (تحديث الصناعة)	المجالات التى يغطيها البرنامج	البرامج المنفذة فى إطار هذه المجالات
أ- المنشأة	- رفع مستوى الاستثمار فى القطاع الصناعى - معالجة الضعف فى الهيكل الخاص بالقطاع الصناعى والذى يتمثل فى انخفاض مساهمة الصناعات الصغيرة وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبى المباشر. - تسهيل الوصول الى أسواق التصدير	- التمويل	خط ائتمان لتوفير القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الصناعات الصغيرة. صندوق ضمان القروض لمواجهة مشاكل ضمان القروض صندوق رأس المال المخاطر لتوفير متطلبات إنشاء مشروعات جديدة وتوفير الابتكار والتكنولوجيا للصناعات الصغيرة.
		- الاستثمار الأجنبى المباشر	تقديم الدعم للهيئة العامة للتصنيع لتحقيق إعادة الهيكلة لها حتى تتحول من مؤسسة للسيطرة الى مؤسسة لتحفيز الاستثمار. تشجيع المشروعات المشتركة. تطوير وسائل التحفيز التى يستخدمها الاقتصاد المصرى لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر الى قطاعات معينة.

obeikandl.com

تابع جدول رقم (أ)

مستوى تقديم خدمات البرنامج	الهدف من البرنامج (تحديث الصناعة)	المجالات التى يغطيها البرنامج	البرامج المنفذة فى إطار هذه المجالات
		- الصادرات	تطوير نظام المعلومات عن الصادرات إنشاء برنامج هيكلى للصادرات من خلال المعارض ومهام التسويق الداخلية والخارجية Inward & Outward buyers missions تقديم المساندة للمنشآت فى إيجاد فرص للتسويق تقوية الإطار المؤسسى لتنمية الصادرات
		- تحقيق التنافسية والمساندة الفنية للصناعات الصغيرة	تقديم المساندة فى مجال تصميم المنتجات وإدارة الإنتاج زيادة الوعى والاهتمام بالتدريب.
		- التدريب الصناعى	الاهتمام بالتدريب تنمية المهارات الخاصة بعنصر العمل والتنظيم
مستوى القطاع أو التجمع العنقودى Cluster	- تقديم البرامج المساندة للقطاع الصناعى حتى يستطيع أن يحقق الاعتماد الذاتى - توفير كافة التعريفات والمعلومات عن الشركات وفقا للعديد من القطاعات والتوزيع الجغرافى حتى تتحدد علاقات التشابك داخل القطاع الصناعى	- تدعيم الاتصال الأولى Primary Contact ويعنى ذلك تحديد درجة الاتصال بين الشركات للحصول على المساعدة وتقديم المشورة لها	استخدام العديد من البرامج التى تقدم الخدمات لقطاع الأعمال حيث تقدم هذه البرامج من خلال مراكز الأعمال Business Resource Center التى يتم إنشاؤها فى إطار برنامج التحديث.

تابع جدول رقم (أ)

مستوى تقديم خدمات البرنامج	الهدف من البرنامج (تحديث الصناعة)	المجالات التى يغطيها البرنامج	البرامج المنفذة فى إطار هذه المجالات
	- تحديد الخدمات التى تقدمها المؤسسات العامة والخاصة مع مقارنتها بالاحتياجات المستهدفة حتى يمكن تحديد أوجه القصور فى الخدمات التى يتطلبها القطاع الصناعى.	- تحقيق التنافسية فى الأسواق العالمية	توفير كافة المعلومات والبيانات لقطاع الأعمال ويتم ذلك من خلال إنشاء Egynet والتى تسمح بالوصول الى المراكز القومية للاتصالات
		- تدعيم القطاع الصناعى	تحديد النطاقات التى يتطلبها التدعيم تقديم البرامج المتصلة بتطوير المؤسسات ومنظمات الأعمال حتى يمكن تكوين التجمعات cluster للأعمال تدعيم المعايير العالمية للجودة من خلال برنامج الحملة القومية للجودة National Quality Campaign
البعد الخاص بالسياسات	- مساندة السياسات اللازمة لتحقيق التحديث الصناعى	- الدعم المؤسسى	تدعيم وتمويل الوظائف التى تقوم بها وزارة الصناعة تنفيذ العديد من البرامج من خلال التعاون مع وزارة الصناعة

obeikandl.com

تابع جدول رقم (أ)

مستوى تقديم خدمات البرنامج	الهدف من البرنامج (تحديث الصناعة)	المجالات التى يغطيها البرنامج	البرامج المنفذة فى إطار هذه المجالات
		- دعم السياسات	إنشاء وحدة تتعلق بتقديم برامج لدعم السياسات Policy support program unit
		- المراجعة القانونية	مراجعة القوانين التجارية – قانون الضرائب – وكافة الإجراءات القانونية لتدعيم المنافسة

المصدر: تم تكوين هذا الجدول من

Ministry of Industry.1998. Egypt: Industrial Modernisation Programme, Project Document, February.

ويوضح الجدول (ب) مدي تعدد الخدمات التي ترفع من كفاءة العمل سواء علي مستوي المنشأة أو القطاع او علي مستوي السياسات.

جدول رقم (ب)

مستوى تقديم الخدمات	وحدة الإصلاح المالى والسياسات	تدعيم الصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر	مراكز الأعمال	التنافسية، الإدارة والتدريب	الجودة الشاملة، التجمعات فى قطاع الأعمال والمعلومات
مستوى المنشأة		✓		✓	✓
مستوى القطاع أو التجمع			✓		✓
البعد الخاص بالسياسات	✓				✓

تشير العلامة (✓) الى قيام الوحدة المكونة داخل البرنامج بتقديم الخدمات وفقا لكل مستوى

وتجدر الإشارة إلى بعض من الملاحظات التي تساعد في رفع كفاءة عمل برنامج التحديث ومن ثم إرتفاع درجة استفادة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من هذا البرنامج:

- تعد أحد المشاكل التي تواجه هذه الصناعة هي كيفية تحديث الآلات والمعدات. ويساعد برنامج التحديث في علاج ذلك من خلال تقديم المحور التمويلي علي مستوي المنشأة وذلك بتقديم القروض طويلة الأجل، وإنشاء صندوق لضمان القروض وانشاء صندوق راس المال المخاطر. وتكمن المشكلة في هذا المحور التمويلي في كيفية توفير الموارد التمويلية لهذا المحور والتي تخرج عن نطاق الموارد التمويلية لبرنامج التحديث. ويعني ذلك أن الاتحاد الأوربى لا يساهم في توفير الموارد التمويلية لمحور التمويل في البرنامج. وبالنسبة لبنك الاستثمار الأوربي، فسوف يتم إجراء بعض من المحاولات لاقناعه بالمساعدة في تقديم الموارد التمويلية. واذا لم يتحقق ذلك يقع عبء التمويل علي الحكومة المصرية. ويبين ذلك ضرورة توجيه الاهتمام إلي توفير الموارد التمويلية لهذا المحور نظرا لأهميته في تحديث الآلات والمعدات حتى يمكن متابعة التطور التكنولوجي.
- يهتم برنامج التحديث بتوفير المعلومات عن الأسواق المختلفة لتصريف المنتجات. وهنا تجدر الاشارة إلي أهمية أن يكون التسويق بصورة جماعية أي لمجموعة من المصانع، لان الأسواق تحتاج الي نوعيات متعددة من المنتجات يمكن أن يتم الحصول عليها من أكثر من مصنع. لذلك يجب ان تكون عملية التسويق مجمعة وليست لكل شركة علي حدة، وهو ما يساعد على تخفيض المصروفات[٣٥].
- يستهدف برنامج التحديث تقديم خدماته علي مستوي القطاع أو التجمع. إلا أن ذلك سوف يعقد من إجراءات العمل فى البرنامج و يصعب من عملية

تقدير انجازات البرنامج. ولهذا فإنه قد يكون من الأصوب وضع إطار يقوم على فكرة التجمع ولكن مع إضفاء درجة يتفق عليها من المرونة فى التطبيق. فعلى سبيل المثال إن استهداف تجمع المنسوجات وليس قطاع المنسوجات يعنى الاهتمام بنفس الدرجة المعطاة للمنشآت العاملة فى قطاع المنسوجات لتلك التى تعمل فى قطاع الكيماويات المرتبط بالصباغة، ولتلك التى تعمل فى قطاع السلع الهندسية والتى تنتج عددا وآلات ترتبط بقطاع المنسوجات.أضف إلي ذلك فإن هذا التحديد يساعد على تكوين افكار واضحة خاصة بالقطاعات غير الصناعية ودرجة وطبيعة العمل والتنسيق المطلوب معها. فالاهتمام بتجمع المنسوجات يجب أن يأخذ في الاعتبار السياسات الخاصة بتسعير القطن المصري والاجراءات التى تقوم بها وزارة الزراعة فى تنظيم عملية استيراد واستخدام الأقطان المستوردة.

ويؤدي أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار إلي رفع كفاءة تنفيذ برنامج التحديث ومن ثم رفع كفاءة صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة في ظل هذا البرنامج. ويساهم هذا البرنامج في مواجهة المشاكل التي تواجه القطاع الخاص. أما بالنسبة للقطاع العام، فتحاول الدولة ما يلي[٣٦]:

- تخصص الحكومة نصف حصيلة الخصخصة في صندوق يتم استخدامه في إعادة هيكلة الشركات. ومن ثم كلما كان تطبيق البرنامج أسرع كلما ساعد ذلك في توفير مصادر التمويل اللازمة للصندوق الخاص بإعادة هيكلة الشركات الأخرى التي لم تتم خصخصتها.
- يتم حصر كل الأصول غير المستغلة مثل الأراضي والمباني؛ حيث أن إنشاء شركات القطاع العام كان يتم علي مساحات كبيرة. ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه الحصيلة في إعادة هيكلة الشركة أو يتم تحويل جزء إلي

الشركة القابضة حتى يمكن إعادة هيكلة الشركات الأخرى التي لا يتوافر لها أي أصول من هذا النوع.

- يمكن تحقيق التطوير في هذه الصناعة من خلال الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المراكز البحثية المختلفة مثل المركز القومي للبحوث وأكاديمية البحث العلمي وكذلك مساندة قسم الغزل والنسيج في جامعة المنصورة. ويمكن في هذا الصدد الإستناد إلي النمط الأوربي حيث تمول الصناعة البحوث المتعلقة بها ولا تعتمد فى ذلك على الحكومة.

obeikandl.com

جدول (٨-١)

تطور الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج والجلود

(بالألف جنيه)

السنوات	قيمة الإنتاج	نسبة الإنتاج إلي إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية %	المتوسط للنسبة %
١٩٧٢/٧١	٣٥٩١٨٣	٢٥,٤٣	
١٩٧٥	٥٢٦٤١٨	٢٣,٠٠	٢٢,٤٥
١٩٧٩	٨١٠٧٥٩	٩٣,١٨	
١٩٨٢/٨١	١٣٨٨٣٧٦	١٩,٢٥	
١٩٨٤/٨٣	١٧٨٢١٢٨	١٨,٥٩	١٨,١١
١٩٨٩/٨٨	٤٦٧٢٠١٤	١٦,٥٠	
١٩٩٣/٩٢	٨٠٨٨٠٥٣	١٣,٨٨	
١٩٩٤/٩٣	٨٤٦٣٩٢١	١٣,٧٠	١٣,٥
١٩٩٥/٩٤	٩٧٨٢٩٧٧	١٣,٣١	
١٩٩٦/٩٥	١٠٢٥٣٩٥٩	١٢,٦٧	
١٩٩٨/٩٧	٩٤٥٣,٨٨٤	١٣,٩	

المصدر:

العمود الأول:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى.

العمودان الثاني والثالث: تم حسابهما من المرجع السابق.

obeikandl.com

جدول (٨-٢)

النصيب النسبي للقطاعين العام

والخاص في إنتاج صناعة الغزل والنسيج والجلود

%

السنوات	النصيب النسبي للقطاع العام	النصيب النسبي للقطاع الخاص
١٩٧٢/٧١	٨٦,٣	١٣,٧
١٩٧٥	٨٩,٠	١٠,٩
١٩٧٩	٩٠,٣	٩,٧
١٩٨٢/٨١	٨٢,٢	١٧,٨
١٩٨٤/٨٣	٨٥,٢	١٤,٨
١٩٨٩/٨٨	٦٤,٥	٣٥,٥
١٩٩٣/٩٢	٥٢,٩	٤٧,١
١٩٩٤/٩٣	٥٤,٣	٤٥,٧
١٩٩٥/٩٤	٥١,٩	٤٨,٢
١٩٩٦/٩٥	٤٣,٤	٥٦,٦
١٩٩٨/٩٧	٣٦,٧	٦٣,٣

المصدر : تم حساب هذا الجدول من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

obeikandl.com

جدول (٨-٣)

نوع النشاط الإنتاجي لشركات القطاع الخاص

والاستثماري في الصناعات النسيجية في عام ١٩٩٣

نوع النشاط	عدد المنشآت	النسبة %
غزل القطن	٢	٠,٠٨
النسيج	٦٩٤	٢٩,٥
صوف وألياف طبيعية وصناعية	٧٧	٣,٣
صباغة وتجهيز	٥٠	٢,١
تريكو	٦٠٤	٢٥,٦
ملابس جاهزة ومفصلات	٨٧١	٣٦,٩
متنوعة	٥٨	٢,٥
الإجمالي	٢٣٥٦	١٠٠

المصدر: العمود الأول: مجلس الشوري (١٩٩٧)، الصناعة النسيجية المصرية: الحاضر المستقبل، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة، ص١٥

العمود الثاني: تم حسابه.

جدول (٨-٤)

توزيع الطاقات الإنتاجية في الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

بين القطاعين العام والخاص في عام ١٩٩٣

(%)

	قطاع أعمال عام	قطاع خاص واستثماري
الغـــزل	٩٠	١٠
النسيج والتجهيز	٦٠	٤٠
التـــريكو	٤٠	٦٠
الملابس الجاهزة	٣٠	٧٠

المصدر: مجلس الشورى، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

جدول (٨-٥)

قيمة الصادرات من الغزل والنسيج والجلود

(بالألف جنيه)

السنوات	قيمة الصادرات	نسبة الصادرات إلي إجمالي صادرات الصناعات التحويلية%	المتوسط %
١٩٩٣/٩٢	٩٩٧,٤	٥٢,٧	
١٩٩٤/٩٣	١٤٩٥,٢	٤٣,٨	
١٩٩٥/٩٤	٢١٦٣,٦	٤٧,٩	٤٦,٥
١٩٩٦/٩٥	١٦١٧,٨	٤٢,٩	
١٩٩٨/٩٧	٢٤٦١,٤٣	٤٥,٥	

المصدر: العمود الأول : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

العمود الثاني : محسوب من المصدر السابق.

جدول (٨-٦)

نسبة الصادرات المصرية الفعلية إلى الحصص المقررة لكل من النسيج والملابس الجاهزة في الاتحاد الأوربي

السنوات	خيوط الغزل	النسيج
١٩٩٠	٩٤	١٠٣
١٩٩١	٧٧	٩٤
١٩٩٢	٨٠	٧٣
١٩٩٣	٧٣	١٠٨
١٩٩٤	١٢٤	١٢٩
١٩٩٥	٧٥	٧٤
١٩٩٦	٥٠	٧٧
١٩٩٧	٨٣	٧٦
١٩٩٨	٥٢	٢٨

المصدر:

ERF Indicators.2000. Economic Trends in the MENA Region , The Economic Research Forum for the Arab Countries , Iran and Turkey, p: 97.

جدول (٨-٧)

نسبة الصادرات المصرية الفعلية إلى الحصص المقررة لكل من

النسيج والملابس الجاهزة في الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	خيوط الغزل	النسيج
١٩٩٠	٣٤	٥٨
١٩٩١	١٠٠	٧٩
١٩٩٢	٧٠	٤٣
١٩٩٣	٩٠	٣٩
١٩٩٤	٨٧	٤٩
١٩٩٥	٩٢	٥١
١٩٩٦	٤٥	٨
١٩٩٧	٧٦	١٧
١٩٩٨	٩٥	٨

المصدر :

ERF Indicators.2000. Economic Trends in the MENA Region , The Economic Research Forum for the Arab Countries , Iran and Turkey, p: 97.

جدول(٨-٨)

مؤشر الاعتماد التجاري في صناعة الغزل

والنسيج والملابس الجاهزة في مصر

(%)

السنوات	المؤشر
١٩٩٦	٢٥,٩
١٩٩٧	٣٥,٥
١٩٩٨	٢٩,٦
١٩٩٩	٣٤,٤
٢٠٠٠	٥٣,١

المصدر: تم حساب هذا المؤشر من:

وزارة التجارة الخارجية.٢٠٠٢. تقرير التجارة الخارجية المجمع، المجلد الأول، العدد السابع، فبراير.

obeikandl.com

جدول (٨-٩)

الميزة النسبية الظاهرة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر مقارنة بالدول الأخرى

النسيج	١٩٨١-١٩٨٣	١٩٩٤-١٩٩٦	الملابس الجاهزة	١٩٨١-١٩٨٣	١٩٩٤-١٩٩٦
تركيا	٤,٧٧	٣,٥٣	تونس	٩,٣٣	١٣,٣٧
مصر	١,١٩	٣,٣٢	المغرب	٣,٣٢	٩,١٥
إيران	٠,٨٧	١,٥٠	تركيا	٣,٢٥	٨,٤٠
تونس	١,٢٥	١,٠٤	لبنان	٢,٥٤	٢,٣٥
المغرب	١,٩١	٠,٧٥	مصر	٠,١٥	٢,١٥
ألمانيا	١,١٩	٠,٩٣	الصين	٤,٩٤	٤,٨٦
الصين	٥,٠٩	٢,١٤	هونج كونج	١٣,٧٦	٦,٠٦
هونج كونج	٢,٣١	٢,٥٢	إيطاليا	٣,٠٣	١,٨٣
إيطاليا	٢,٣٣	١,٩٢	ألمانيا	٠,٦٥	٠,٣٨
كوريا	٣,٨٤	٣,١٧	أمريكا	٠,١٦	٠,٢٤
تايوان	٢,٩٤	٣,٣١	فرنسا	٠,٨٤	٠,٥٢
فرنسا	١,١٧	٠,٨٦	كوريا	٨,٧٣	١,٤٢
أمريكا	٠,٥١	٠,٤٧	إنجلترا	٠,٦٥	٠,٤٧
اليابان	١,٢٣	٠,٥٦	تايلاند	٢,٢٩	١,٧٣
إنجلترا	٠,٨١	٠,٦٩	الهند	٤,٣١	٤,٥٦
تايلاند	١,٨٦	١,٠٧	إندونيسيا	٠,٢٦	٢,١٨
باكستان	١٤,٣٠	١٧,٨٢	تايوان	٥,٣٧	٠,٨٥
الهند	٤,٠١	٤,٤٣	باكستان	٢,٥٩	٦,٤٤
سيرلانكا	٠,٢٦	١,٤٩	سيرلانكا	٨,٥٨	١٤,٣٣

المصدر:

ERF Indicators.1998. Economic Trends in the MENA Region , The Economic Research Forum for the Arab Countries , Iran and Turkey, p: 98.

جدول(٨-١٠)

مقارنة تكلفة عنصر العمل في قطاع الملابس الجاهزة في بعض الدول(١٩٩٣)

(%)

الدولة	نسبة متوسط تكلفة ساعة عمل إلى مثيلتها في أمريكا	نسبة التكاليف غير المباشرة إلى إجمالي الأجور
البرازيل	١٣,٠	٧٠,٠
الصين	٣,٠	٣٣,٠
مصر	٥,٠	٤٣,٠
هونج كونج	٣٣,٠	١٦,٠
الهند	٥,٠	٣٨,٠
إندونيسيا	٤.٠	٢٦,٠
إيطاليا	١٤٠,٠	٩٩,٠
اليابان	٢٠٤,٠	٦٨,٠
كوريا	٣٢,٠	٤٤,٠
ماليزيا	١٠,٠	٤٦,٠
باكستان	٤,٠	٤٩,٠
الفلبين	٧,٠	٢٩,٠
سنغافورة	٣١,٠	٢٢,٠
سيرلانكا	٣,٠	٢٠,٠
تايوان	٥٠,٠	٣٤,٠
تايلاند	٩,٠	١١,٠
تركيا	٣٠,٠	٧١,٠
أمريكا	١٠٠,٠	٣٣,٠
فيتنام	٣,٠	٢٧,٠

المصدر:

H. Kheir El Din & H.El Sayed. 2000."Potential Impact of A Free Trade Agreement with the Eu on Egypt's Textile Industry" in Conference on " Awakening a Sleeping Giant- The Egyptian Textile Industry", CEFRS & Sahara Group , 1-2 April , p: 209

جدول(٨-١١)

إنتاجية عنصر العمل في بعض الدول(١٩٩٢)

الدولة	إنتاجية عنصر العمل بالدولار
ماليزيا	٧٢٨٠
الفلبين	٢٧١٤
تايلاند	٥٣٦٦
مصر	٥٠٨٠

المصدر:

N. El Ehwany & M. Metwaly . 2001. " Labor Competitivcness and Flexibility in Egypt" , Research Projects, Center for Economic & Financial Research &Studies , V: 11, August.

جدول(٨-١٢)

تكلفة القطن في الغزل لبعض الدول(١٩٩٥)

(%)

الدولة	نسبة تكلفة القطن إلى إجمالي تكلفة الغزل
البرازيل	٤٢,٠
الهند	٤٧,٠
إيطاليا	٤٣,٠
مصر	٦٢,٥
اليابان	٤١,٠
كوريا	٥١,٠
تايلاند	٥١,٠
أمريكا	٤٣,٠

المصدر :

H. Kheir El Din & H.El Sayed ,op.,cit., p: 211.

جدول(٨-١٣)

الأجور ومتوسط اجر العامل في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

السنوات	أجور العاملين بالألف جنيه	نسبة الأجور إلى القيمة المضافة %	متوسط اجر العامل بالجنيه
١٩٧١/٧٠	٦١,٣٤٨	٥٥,٢	٢٣٤
١٩٨٦/٨٥	٥٢٢,٠٩٦	٧٥,٧	١٨٩,٠
١٩٩١/٩٠	١٠٠١,٧٢٢	٥٥,٨	٣٣٢,٦
١٩٩٤/٩٣	١٢١٢,١٢٨	٥٦,٣	٣٩٣,١
١٩٩٥/٩٤	١٣٦٨,٩٦٢	٥٤,٤	٤٢٣,٤
١٩٩٦/٩٥	١٥٢٧,٧٩٦	٦٤,٨	٤٦١,٤

المصدر:

العمودان الأول والثالث: صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة السنوية ،٢٠٠٠.

العمود الثاني : تم حسابه من نفس المصدر.

جدول (٨-١٤)

متوسط أجر العامل وإنتاجيته في صناعه الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

السنوات	متوسط أجر العامل بالجنيه	معدل النمو %	متوسط إنتاجية العامل بالجنيه	معدل انمو %
١٩٩٤/٩٣	٣٩٣,١	١٨,٢	٦٩٨,٣	١٧,١
١٩٩٥/٩٤	٤٢٣,٤	٧,٧	٧٧٨,٦	٠,٠١
١٩٩٦/٩٥	٤٦١,٤	٨,٩	٧١١,٤	٨,٦-

المصدر:

العمودان الأول والثالث: صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة السنوية ،٢٠٠٠.

العمودان الثاني والرابع: تم حسابهما من نفس المصدر.

جدول(٨-١٥)

تطور العمالة في صناعة الغزل والنسيج والجلود

(بالألف مشتغل)

السنوات	عدد العمال	نسبة عدد العمال إلي إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية %	المتوسط للنسبة %
١٩٧٢/٧١	٢٧٢٧٧٩	٤١,٩	
١٩٧٥	٣٠٣٠٠٠	٤١,١	٣٩,٥
١٩٧٩	٢٩٤٦٦٧	٣٥,٨	
١٩٨٢/٨١	٣٢٢٠٤٦	٣٦,٥	
١٩٨٤/٨٣	٣٢١٩٧٣	٣٣,٧	٣٣,١
١٩٨٩/٨٨	٢٩٩٩٨٨	٢٨,٩	
١٩٩٣/٩٢	٣٠٨٨٢٤	٢٨,٥	
١٩٩٤/٩٣	٣١٨٩٠٦	٣٠,٣	
١٩٩٥/٩٤	٣٣٥٠٤٣	٢٩,٩	٢٩,٧
١٩٩٦/٩٥	٣٤٦٨٤٨	٢٩,٨	

المصدر: العمود الأول : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره.

العمودان الثاني والثالث تم حسابهما من المصدر السابق.

جدول (٨-١٦)

النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص

في العمالة في صناعة الغزل والنسيج والجلود

السنوات	النصيب النسبي للقطاع العام	النصيب النسبي للقطاع الخاص
١٩٧٢/٧١	٨٦,٣	١٣,٧
١٩٧٥	٨٩,٠	١٠,٩
١٩٧٩	٨٦,٩	١٣,١
١٩٨٢/٨١	٨٧,٧	١٢,٣
١٩٨٤/٨٣	٨٦,٤	١٣,٦
١٩٨٩/٨٨	٧٥,٥	٢٤,٥
١٩٩٣/٩٢	٧١,٨	٢٨,٢
١٩٩٤/٩٣	٦٩,٨	٣٠,٢
١٩٩٥/٩٤	٦٨,١	٣١,٩
١٩٩٦/٩٥	٦٢,٢	٣٧,٨

المصدر : تم حسابهما من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

obeikandl.com

جدول (٨-١٧)

تطور قيمة الفائض القابل للتوزيع (ف ق ت)

في قطاع الأعمال العام والقطاع الاستثماري في صناعة

الغزل والنسيج والملابس

(بالألف جنيه)

السنوات	قيمة(ف ق ت) في قطاع الأعمال العام	قيمة(ف ق ت) في القطاع الاستثماري
١٩٩٢/٩١	(١٤٨,٤) *	٤٨,٥
١٩٩٣/٩٢	(٣٦٩,٧)	٤٣,٤
١٩٩٤/٩٣	(٥٤٢,٧)	٢٤,٦
١٩٩٥/٩٤	(٧٢٩,٤)	١٩,٧
١٩٩٦/٩٥	(١٢٩٥,٨)	(٤٣,٩)
١٩٩٧/٩٦	(٣٤٤,٥)	(١٥٨,١)

*القيمة بين الأقواس تشير إلي قيمة سالبة

المصدر: المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

جدول (٨-١٨)

تطور أرصدة القروض طويلة الأجل في

قطاع الأعمال العام والقطاع الاستثماري

(بالألف جنيه)

السنوات	الرصيد من القروض في قطاع الأعمال العام	الرصيد من القروض في القطاع الاستثماري
١٩٩٢/٩١	١٠٣٤,٤	٤٠٤,١
١٩٩٣/٩٢	١١٥٨,٢	٤٢٠,٩
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٠,٦	٥٥٢,٧
١٩٩٥/٩٤	١٠٩٥,٧	٦٩٦,٤
١٩٩٦/٩٥	١٣٦٦,٣	٧٥٤,٤
١٩٩٧/٩٦	١٥٣٢,٩	٨٠٢,٥

المصدر: المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

جدول (٨-١٩)

تطور النصيب النسبي للشركات القابضة من أرصدة

القروض طويلة الأجل في قطاع الأعمال العام

(%)

السنوات	الغزل والنسيج والملابس	معدل النمو في المتوسط	تصنيع المنسوجات والتجارة	معدل النمو في المتوسط	القطن والتجارة الدولية	معدل النمو في المتوسط
١٩٩٢/٩١	٣٤,٩١		٥١,٢٣		١٣,٨٤	
١٩٩٣/٩٢	٣٥,٧٧		٥٢,٣٤		١١,٨٧	
١٩٩٤/٩٣	٣٧,٣١	٣٤,٣٦	٥٠,٠٩	٤٩,٦١	١٢,٥٦	١٥,٤٠
١٩٩٥/٩٤	٣٩,٤٦		٤٠,١٤		٢٠,٣٩	
١٩٩٦/٩٥	٣٠,١٧		٥٠,٩٣		١٥,٢٢	
١٩٩٧/٩٦	٢٨,٤٦		٥٢,٩٦		١٨,٥٧	

المصدر: تم حساب هذه النسب ومعدل نموها، في المتوسط، من المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

جدول (٨-٢٠)

تطور رصيد السحب علي المكشوف في قطاع الأعمال العام

والقطاع الاستثماري في صناعة الغزل والنسيج والملابس

(بالألف جنيه)

السنوات	الرصيد في قطاع الأعمال العام	الرصيد في القطاع الاستثماري
١٩٩٢/٩١	١٦٦٣,٧	٣١٩,٢
١٩٩٣/٩٢	٢٦٠٥,٤	٣٩٧,٠
١٩٩٤/٩٣	٢٧٦٣,٤	٣٣٦,٦
١٩٩٥/٩٤	٣٦٥٥,٩	٣٥٧,٣
١٩٩٦/٩٥	٤٦٧٦,٥	٥٣١,٤
١٩٩٧/٩٦	٥١٢٠,٥	٢٨,٤

المصدر: المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

obeikandl.com

جدول (٨-٢١)

تطور النصيب النسبي للشركات القابضة من رصيد السحب
علي المكشوف في قطاع الأعمال العام في صناعة الغزل
والنسيج والملابس

(%)

	الغزل والنسيج والملابس	المتوسط	تصنيع المنسوجات والتجارة	المتوسط	القطن والتجارة الدولية	المتوسط
١٩٩٢/٩١	٣٩,٤٦		٣١,٦٨		٢٨,٨٥	
١٩٩٣/٩٢	٤٣,٢١		٣٣,٧٤		٢٣,٠٣	
١٩٩٤/٩٣	٤٤,٢٤	٤٣,٨٧	٣١,٦٤	٣٣,٢٧	٢٤,١٠	٢٢,٨٣
١٩٩٥/٩٤	٤٢,١٣		٣٦,٨٠		٢١,٠٦	
١٩٩٦/٩٥	٤٨,٠٠		٣٢,٥٥		١٩,٤٣	
١٩٩٧/٩٦	٤٦,٢٢		٣٣,٢٣		٢٠,٥٣	

المصدر : تم حساب هذه النسب من

المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره ص ٤١

obeikandl.com

جدول (٨-٢٢)

أسعار تسليم محصول القطن للمصانع المحلية

بالجنيه للقنطار

	جيزة ٧٠	جيزة ٧٥	جيزة ٨٠
١٩٨٦/٨٥	٨٠	٨٨	٧٣
١٩٨٧/٨٦	٨٠	٨٠	٧٣
١٩٨٨/٨٧	١٠٠	٩٥	٨٥
١٩٨٩/٨٨	١٤٠	١٢٥	١٠٥
١٩٩٠/٩٨	٢٠٠	١٧٣	١٤٧
١٩٩١/٩٠	٢٣٥	٢٢٣	١٨٧
١٩٩٢/٩١	٢٨٥	٢٦٥	٢٣٠
١٩٩٣/٩٢	٣٦٦	٢٣٨	٢٣١
١٩٩٤/٩٣	٣٤١	٢٥١	٢٤٣
١٩٩٥/٩٤	٣٦٤	٣٢٧	٢٨٦
١٩٩٦/٩٥	٥٣٢	٤٤١	٣٦٧
١٩٩٧/٩٦	٤٦٤	٣٥٢	٣٢٦

المصدر: مجلس الشوري، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

obeikandl.com

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الأهرام. ٢٠٠٢. **تحديد الأهداف: التحديث أولا**، ٣٠أبريل.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي.
- المجالس القومية المتخصصة، **حاضر ومستقبل صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر، شعبة الصناعة والثروة المعدنية**، دراسة غير منشورة.
- حمية، الطاهرة السيد محمد. ١٩٩٩. "اتفاقية المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية وصادرات الدول النامية ومصر من المنسوجات والملابس الجاهزة" في الندوة القومية الثانية "**الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**"، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، ٢٢-٢٤ مارس.
- صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات. ٢٠٠٠. النشرة السنوية.
- صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات. ٢٠٠١. النشرة السنوية.
- مجلس الشورى. ١٩٩٧، **الصناعة النسيجية المصرية (الحاضر والمستقبل)، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة**، دراسة غير منشورة.
- مجموعة صحاري. ٢٠٠١. فعاليات وتوصيات مؤتمر "**مستقبل الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية**"، مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، ١٢-١٣ مايو.

- وزارة التجارة الخارجية. ٢٠٠٢. تقرير التجارة الخارجية المجمع، المجلد الأول، العدد السابع، فبراير.

- وزارة الاقتصاد ٢٠٠٠، **التزامات مصر في التخفيضات الجمركية في إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية**، مايو.

المراجع الأجنبية

- Abdel-Khalek G. .2001. *Stabilization and Adjustment in Egypt; Reform or De-Industrialization*, Cheltenham, UK: Edward Elgar.

- El Ehwany N. & M. Metwaly . 2001. " Labor Competitiveness and Flexibility in Egypt" , *Research Projects*, Center for Economic & Financial Research &Studies , V: 11, August.

- ERF Indicators.1998. *Economic Trends in the MENA Region* , -The Economic Research Forum for the Arab Countries , Iran and Turkey.

- ERF Indicators.2000. *Economic Trends in the MENA Region* , The Economic Research Forum for the Arab Countries , Iran and Turkey.

- H. Kheir El Din & H.El Sayed. 2000."Potential Impact of A Free Trade Agreement with the Eu on Egypt's Textile Industry" in Conference on " *Awakening a Sleeping Giant- The Egyptian Textile Industry*", CEFRS & Sahara Group , 1-2 April .

- *International Trade Statistics Yearbook*.1998. ,V:1.

- Latif A. M. & J. B. Nugent . 1996. " Transaction Cost Impairments to International Trade: Lessons From Egypt" , *Contemporary Economic Policy*, V: xiv, April .

- Ministry of Industry.1998. Egypt: Industrial Modernisation Programme, Project Document, February.

- Sakr M. & L. A. Latif .1999. International Competitiveness of Egypt :Textile Industry, *Unpublished Report*, Sept.

- World Bank.1987. *Korea : Managing the Industrial Transition* ,V: II, A World Bank Country Study.

الهوامش

(١) الطاهرة السيد محمد حمية. ١٩٩٩. "اتفاقية المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية وصادرات الدول النامية ومصر من المنسوجات والملابس الجاهزة" في الندوة القومية الثانية "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، ٢٢-٢٤ مارس.

(٢) نشأت صناعة الغزل والنسيج في مصر منذ الآف السنين، فالمصريون القدماء هم أول من زرع الكتان وغزله ونسجه وهم أول من أطلق لفظ القطن علي هذا النبات. ويعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لصناعة الغزل والنسيج في مصر، فأنشئت شركة المحلة ثم عدة شركات اخري مثل: شركة دمياط، وشركتي كفر الدوار وصباغة البيضا. وكانت هذه الشركات أساسا متينا لصناعة الغزل والنسيج المتقدمة (صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات .٢٠٠١. النشرة السنوية، ص ٥٦.

(٣) المجالس القومية المتخصصة، حاضر ومستقبل صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر، شعبة الصناعة والثروة المعدنية، دراسة غير منشورة، ص ٣٠.

(٤) مجلس الشورى (١٩٩٧)، الصناعة النسيجية المصرية (الحاضر والمستقبل)، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، دراسة غير منشورة، ص ٩.

(5) ERF Indicators.1998. Economic Trends in the MENA Region , The Economic Research Forum for the Arab Countries , Iran and Turkey.

(٦) المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

(٧) تم حساب هذه النسب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي.

(٨) مجلس الشوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٩) تم حساب هذا المعدل من صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة السنوية، ٢٠٠٠. وقد تم استخدام الرقم القياسي لاسعار المستهلكين حضر (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) للحصول علي القيمة الحقيقية للصادرات.

(١٠) تم التعرف علي هذه العوامل من خلال المقابلة مع الاستاذ المعتز بالله عبد المقصود رئيس قطاع الصناعات النسيجية.

(١١) لقد ذكر أ.د. محمد حسن عبادي -عضو مجلس ادارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس- بانه يوجد تقادم للالات في هذه الصناعة ؛ حيث ان ٥% منها يصل عمره الانتاجي الي ٥ سنوات و٢٣% من الالات يصل عمرها الانتاجي الي أكثر من ٥ الي ١٥ سنة وان حوالي ٧٢ % من الالات عمرها الانتاجي اكثر من ١٥ سنة.

تعقيب أ.د. محمد حسن عبادي في الجلسة الثانية "الغزل: ليس فقط التحديث وانما تذليل العقبات أيضا" في فعاليات وتوصيات مؤتمر "مستقبل الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية"، إعداد: مجموعة صحاري، مركز اعداد القادة لقطاع الأعمال، ١٢-١٣ مايو، ٢٠٠١.

(12) ERF Indicators. 2000. Economic Trends in the MENA Region, The Economic Rescarch Forum for the Arab Countrics , Iran and Turkey.

(١٣) صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، ٢٠٠٠، النشرة السنوية، الربع الثاني، ص١٦-٢٣.

(14) Sakr M. & L. A. Latif (1999), International Competitiveness of Egypt :Textile Industry, Unpublished Report, Sept. P:14

(١٥) تم حساب هذه النسب من: صندوق دعم صناعة الغـــزل والمنســـوجات، النشرة السنوية، ٢٠٠٠.

(١٦) تم حساب هذه النسبة من

International Trade Statistics Yearbook (1998) ,V:1.

(١٧) وزارة الاقتصاد (٢٠٠٠)، التزامات مصر في التخفيضات الجمركية فـــي إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، مايو، ص٨.

(١٨) تم التعرف علي هذه العوامل من خلال المقابلة مع الاستاذ المعتز بـــــالله عبد المقصود رئيس قطاع الصناعات النسيجية.

(١٩) يتم حساب هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية: ((الصادرات – الـواردات) / (الصادرات + الواردات))*١٠٠

ERF Indicators.1998 , op., cit., p:104

(20) H. Kheir El Din & H.El Sayed. 2000. "Potential Impact of A Free Trade Agreement with the Eu on Egypt's Textile Industry" in Conference on "Awakening a Sleeping Giant- The Egyptian Textile Industry", CEFRS & Sahara Group , 1-2 April , p: 208-210.

(21) A. M. Latif & J. B. Nugent. 1996. "Transaction Cost Impairments to International Trade: Lessons From Egypt", *Contemporary Economic Policy*, V: xiv, April, p:1-14 .

(٢٢) تم حساب هذه النسب من: صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة السنوية، ٢٠٠٠.

(٢٣) المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢٥) المرجع السابق، ص٣٣-٣٤.

(٢٦) تم حساب معدل نمو القروض طويلة الأجل من جدول (١٨) في هذه الدراسة. أما معدل نمو الاستثمارات قد تم حسابه من: صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة السنوية، ٢٠٠٠.

(٢٧) المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

(٢٨) مجلس الشوري، مرجع سبق ذكره، ص٣٣-٣٤.

(٢٩) تعبر هذه الأرقام عن درجة جودة القطن والخيوط المصنعة منه بحيث تزداد درجة جودة القطن كلما ارتفعت هذه الدرجات.

(٣٠) مجلس الشورى، مرجع سبق ذكره، ص٣٦.

(31) H. Kheir El Din & H.El Sayed, op.,cit.,p: 209

(32) Abdel-Khalek G. (2001), Stabilization and Adjustment in Egypt; Reform or De-Industrialization, Cheltenham, UK: Edward Elgar.

(٣٣) تم الاعتماد في هذا الجزء علي

World Bank ,1987.

(34) Ministry of Industry.1998. Egypt: Industrial Modernisation Programme, Project Document, February.

(٣٥) الأهرام ٢٠٠٢، تحديد الأهداف: التحديث أولا، ٣٠ أبريل.

obeikandl.com